

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تحيل فيها نص بيان الجمهورية العربية السورية رداً على الادعاءات الباطلة بشأن رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى انتهاكات القانون الدولي المتكررة التي ترتكبها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في ضوء عدوانها العسكري على الجمهورية العربية السورية ودعمها للإرهاب في سوريا.

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى مكتب شؤون نزع السلاح، بصفته أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتشرف بأن ترفق طيه بيان الجمهورية العربية السورية رداً على الادعاءات الباطلة بشأن رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى انتهاكات القانون الدولي المتكررة التي ترتكبها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في ضوء عدوانها العسكري على الجمهورية العربية السورية ودعمها للإرهاب في سوريا.

وترجو البعثة الدائمة أن يُسجّل البيان المرفق كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، ويُدرج في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح.

وتعتمد البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب مجدداً لمكتب شؤون نزع السلاح، بصفته أمانة مؤتمر نزع السلاح، عن فائق احترامها وتقديرها.



بيان الجمهورية العربية السورية عن حملة التضليل الإعلامي التي تشنها الولايات المتحدة في مؤتمر نزع السلاح

١- يأتي البيان الذي وقعه عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح في سياق حملة تهدف إلى شيطنة الجمهورية العربية السورية في مختلف منتديات الأمم المتحدة. وتشكل غالبية البلدان الموقعة جزءاً من الحرب على سورية، وبالتالي، لا يحق لها، من الناحية الأخلاقية، إلقاء المواعظ بشأن انتهاكات القانون الدولي. فتلك البلدان متورطة في تهديدات أو أعمال عسكرية عدوانية متكررة ضد سوريا، واحتلال أراض سورية، وفي دعم الإرهاب، والاستهداف المتعمد للمدنيين والبنى التحتية المدنية داخل سوريا. وقد ارتكب التحالف العسكري غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعمل دون إذن من مجلس الأمن أو الحكومة السورية، جرائم حرب، إذ أسفرت الضربات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها عن مقتل آلاف المدنيين وتدمير مدينة الرقة بالكامل. وشاركت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا في العدوان العسكري على الجمهورية العربية السورية في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة إلى مختلف الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة ومشاركة بعض البلدان الأوروبية الأخرى في الشحن غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى الجماعات الإرهابية، أمر علني وموثق. كما يمثل الاحتلال الأمريكي والتركي والإسرائيلي لأجزاء من الأراضي السورية جانباً آخر من جوانب إطالة أمد الصراع.

٢- وقد أدانت الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. وأكدنا مراراً أن سوريا لا تمتلك أسلحة كيميائية، وأنها تخلصت من برنامجها الكيميائي تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما أكدته رئيسة البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيدة سيغريد كاغ، أمام مجلس الأمن، في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتناقش المسائل المتصلة بالإعلان الوطني السوري على النحو الواجب في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٣- وبالنسبة لموضوع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نتوقع من الولايات المتحدة وحلفائها إدانة الهجوم الإسرائيلي على الموقع العسكري السوري بدلاً من تحميل سوريا المسؤولية، والضغط على إسرائيل كي تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح المسائل المتعلقة.

٤- وفيما يتعلق بمحتوى البيان المذكور أعلاه، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

٥- يتعارض البيان مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح الذي يسترشد به المؤتمر في عمله. ونرى أن من المؤسف بصفة خاصة أن تقرر الرئاسة الحالية للمؤتمر الانحياز وتنخرط في مسعى مثير للجدل يعمق الاستقطاب والانقسام داخل المؤتمر، بدلاً من العمل على سد الثغرات وضمان التوافق في الآراء على التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح.

٦- ويثير البيان مسائل من خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح وجدول أعماله ودوره وولايته ويدفعه نحو التطاول على ولايات هيئات أخرى متعددة الأطراف. وينبغي أن يتمسك مؤتمر نزع السلاح، الذي اعتبرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح "المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح"، بولايته ويمتنع عن التدخل في عمل الاتفاقيات وآلياتها المختصة وأن يتيح لها الحيز اللازم كي تضطلع كل منها

بولايتها، دون تدخل. وإذا كانت البلدان التي تدعي القلق من استخدام الأسلحة الكيميائية جديدة في قلقها، ينبغي أن تتيح بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك ملزم قانوناً ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجماعات الإرهابية.

٧- وأعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين اختاروا الشروع في حملات إعلامية خارج القاعة ضد الرئاسة، والتقويض المنهجي لجهود الرئيس الوحيد الذي عمل جدياً خلال دورة عام ٢٠١٨ للتوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل، تنفيذاً لواجباته وفقاً للنظام الداخلي، لم يجتزموا المادة ٩ من النظام الداخلي ولا المادة ٣، التي تنص على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

٨- ويؤكد البيان أن الموقعين حاولوا، في الواقع، تقويض عمل المؤتمر لمدة أربعة أسابيع من دورته وجعله رهينة أجنداتهم واعتباراتهم السياسية. وعلاوة على ذلك، اختار منسقا الهيئتين الفرعيتين ٢ و ٤، وهما من موقعي الرسالة، تبني المواقف الوطنية في تنفيذ ولايتهما وساهما في الجهود الرامية إلى تقويض دور وسلطة مؤتمر نزع السلاح.

٩- ولم يقيم بعض الأعضاء الذين أثاروا مسائل تتعلق بالسلطة الأخلاقية والشرعية السياسية، أي اعتبار للنزاهة التي يتطلبها منصب رئاسة المؤتمر ونظامه الداخلي. فالبلدان التي استخدمت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية عبر تاريخها لا تملك أي شرعية أخلاقية للحكم على البلدان الأخرى. وأفضل سبيل لدعم السلطة الأخلاقية للمؤتمر هو احترام المؤسسة وقواعدها وليس تقويض مكتب الرئاسة والنظام الداخلي. وتصدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إدراج مسائل خارجية ضمن معايير الأهلية التي ينبغي توفرها في رئيس مؤتمر نزع السلاح أمر عبثي تماماً. ومن غير المعقول على الإطلاق أن تظل إسرائيل، التي ما زالت تمثل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، الطرف الوحيد في المنطقة الذي يرفض الانضمام إلى جميع اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل واتفاقيات عدم الانتشار النووي، ولا يزال يمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك يجد نفسه مؤهلاً قانونياً وأخلاقياً للتوقيع على الرسالة وإلقاء المواعظ عن ضرورة الحفاظ على النظم الدولية لعدم الانتشار!!! ومن المفارقات الأخرى أن البلدان الثلاثة الأخرى التي حالت دون اعتماد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لإعلانه الختامي هي التي تلقي المواعظ بشأن أهلية البلدان الأخرى.